صدى عرض القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة في الصحافة المصرية

١٩٥٥-١٩٦٠

د. خالد مكرم فوزي عبد النبى
مدرس التاريخ الحديث – كلية الآداب جامعة بنى سويف

مقدمة

أدركت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها فى نوفمبر عام ١٩٥٤ أهمية الأعلام ودوره فى معركة التحرير والاستقلال، لأن نجاح الثورة لا يتوقف على الكفاح المسلح فقط ، بل يجب أن تكون هناك دعاية للقضية الجزائرية لتدويلها، وخاصة أن جبهة التحرير الجزائرية كانت تواجه عدواً متمرساً فى هذا الميدان. كما أن القضية الجزائرية رغم وضوح عدالتها إلا أنها كانت محاطة بكثير من التعقيدات أهمها أن الرأى العالمى ظل طيلة مائة وثلاثون عاماً لا يعلم عن الجزائر سوى أنها جزء من فرنسا.

لذا كان على الصحافة والإعلام أن يعملا معاً أثناء الثورة الجزائرية على إقناع الرأى العالمى بأن هناك شعباً جزائرياً له قوميته وتراثه ولا يمكن أن يصبح فرنسياً ، وله الحق أن يحيا حياة كريمة كباقى شعوب العالم، وأن الثورة الجزائرية قادرة على استلام زمام السلطة فى بلد له أهميته التاريخية والسياسية.

ولقد كان للصحافة والإعلام المصرى دور بارز فى مساندة الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، حيث تابعت الصحف والإذاعة المصرية باهتمام بالغ كل ما يحدث فى القضية الجزائرية بإفراد مساحات كبيرة فى صدر الصحف والإذاعة لنشر أخبار الثورة الجزائرية والتحدث عن انتصاراتها وتوصيل تعليماتها إلى الثوار الذين يعملون فوق أرض الجزائر، وفضح أساليب الاستعمار الفرنسى.

وكان للصحافة المصرية دور مهم وفاعل أثناء عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة عام ١٩٥٥ من خلال تدويل القضية لتصل إلى جميع دول العالم ، والحديث عن حق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة ، وحصوله على الاستقلال مثل باقى الدول الأفريقية والعربية التى حصلت على استقلالها مؤخراً.

وسوف تدور الورقة البحثية حول بعض النقاط وهى كالآتى:

أولاً – دور الصحافة المصرية فى دعم الثورة الجزائرية قبيل عرضها على الأمم المتحدة.

ثانياً – دعم الصحافة المصرية للقضية الجزائرية أثناء عرضها على الأمم المتحدة.

ثالثاً– الدور الصفحى والإعلامى لسفارات مصر الخارجية فى تأييد قضية الجزائر أمام الأمم المتحدة.

أولاً – دور الصحافة المصرية فى دعم الثورة الجزائرية قبيل عرضها على الأمم المتحدة.

وصلت الحركة الوطنية فى الجزائر عام ١٩٥٤ إلى طريق مسدود مع الاستعمار الفرنسى ، لذا كان اندلاع الثورة أمراً حتمياً حيث هو المخرج الوحيد، وخاصة وأن الظروف الدولية والإقليمية والداخلية كانت تساعد على ذلك[١].فانطلقت شرارة الثورة فى الأول من فبراير١٩٥٤ تحت لواء جبهة التحرير الوطنية الجزائرية والتى أعلنتها ثورة شعبية مسلحة هدفها الاستقلال الذى لن يتأتى إلا بالحرب وأن ما اخذ بالقوة لا يسترد إلا بها [٢].وأعلنت جبهة التحرير الوطنى هدفها هو الاستقلال الوطنى بإقامة حكومة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية[٣]، واحترام جميع الحريات الأساسية دون تميز بين الأجناس والعقائد، وذلك من خلال الانطلاقة الصحيحة للحركة الوطنية الثورية وتعبئة جميع القوى الوطنية فى الشعب الجزائرى للقضاء على الاستعمار،وتدويل القضية الجزائرية، وتحقيق وحدة شمال أفريقيا ، وتأكيد المحبة فى إطار ميثاق هيئة الأمم المتحدة لجميع الشعوب التى تؤيد حركة الثوار الجزائر التحريرية[٤].

وصفت الصحف الفرنسية أحداث الثورة الجزائرية منذ اندلاعها بأنها موجة من الإرهاب تجتاح الجزائر، وكانت من أهم هذه الصحف ، صحيفة لوموند (Le Monde) والتى وصفت بما حدث بالإرهاب فى شمال أفريقيا، بينما وصفت صحيفة لوكومبا(Lokomba) ما حدث بموجات من العمليات فى الجزائر، ووصفته صحيفة لوفيجارو (Le Figaro) بموجات من الإرهاب فى الجزائر ، وفى صحيفة لاكروا (Lacroix) بتصاعد الإرهاب فى شمال أفريقيا، وصحيفة لوباريسيان(Le Parisien) الإرهاب فى الجزائر[٥].

لذا كان على الصحافة العربية عامة والمصرية خاصة دوراً مهماً فى توضيح أن ما حدث ثورة شعبية وليست عمليات إرهابية ليصل ذلك لكل صوت حر فى العالم. ووجدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها صدى كبيراً فى الصحافة المصرية، حيث تصدرت أحداثها العناوين الرئيسية فى معظم الصحف وخاصة صحيفة الأهرام ذات الانتشار العربى والإسلامى[٦]. ومن أمثلة ذلك ما نشرته صحيفة الأهرام فى الثانى من نوفمبر عام ١٩٥٤ خبراً بأن الثورة قد بدأت من جديد فى الجزائر واشتعلت نيرانها، وأن الثوار ألقوا نحو ثلاثين قنبلة وأشعلوا النيران فى المنطقة الواقعة حول قسنطينة وأسفرت هذه العمليات عن مقتل ضباط وجنديين فرنسيين، ولقيت هذه العمليات تأييداً ومساندةً كبيرة من قبل الشعب الجزائرى ، كما نشرت جريدة الأخبار فى الثالث من نوفمبر خبراً عن عودة الثورة الجزائرية من جديد بعمليات فدائية ونوعية فى بعض المناطق بالجزائر والتى أسفرت عن مقتل ثلاثة من رجال الجيش الفرنسى .

كما كان للصحافة المصرية دور مهم فى نشر النداءات التى كان يصدرها الوفد الجزائرى بالقاهرة عقب اندلاع الثورة والتى كانت تحث على استمرار الكفاح والنضال من اجل استقلال الجزائر من براثن الاستعمار الفرنسى البغيض. ففى الثالث من نوفمبر عام ١٩٥٤ نشرت صحيفة الأهرام نداءً جاء فيه " لقد أعلنتموها بالأمس ثورة عارمة ضد الاستعمار الفرنسى الذى زعم بقوانينه أن بلادكم امتداداً لبلاده ، وأن هذه الأرض العربية الإسلامية تخضع لمائة عام احتلها فيها الفرنسيون ، بينما ظلت الجزائر لأربعة عشر قرناً دولة عربية إسلامية ". كما نشرت صحيفة الأهرام البلاغات العسكرية التى كانت تصدر من قبل جيش التحرير فى الجزائر، حيث نشرت فى صدر صفحتها الثالثة خبراً جاء فيه " أن معركة واسعة النطاق قامت فى جبال الأوراس ، استعملت فيها طائرات الهيليكوبتر التى كانت تقوم بمهمة الاتصال بالقوات الفرنسية المرابطة حول مدينة أريس وبين الإمدادات التى وصلت إلى مدينة باتنة فى الشرق الجزائرى" .

وأوردت جريدة الأخبار خبراً عن تصريح جاك شيفاليه (Jack Chevalie) وزير الحربية فى فرنسا والذى ذكر أن الوضع فى فرنسا تطور عن ذى قبل وهذا ما يحتاج إلى الكثير من الوقت والجنود المقاتلين. وبهذه العمليات تمكن الثوار فى داخل الجزائر من القضاء على إستراتجية الجيش الفرنسى والتى كانت تقوم على أساس أن التمرد يجب أن يدفن قبل أن يولد [٧].

وفى الحقيقة كان للصحافة والإعلام المصرى - خلال الفترة الأولى من اندلاع شرارة الثورة الجزائرية من جديد فى الأول من نوفمبر عام ١٩٥٤- دور مهم فى إيصال تعليمات جبهة التحرير الوطنية الجزائرية والتى كان جزء منها موجود بالقاهرة للمجاهدين والثوار الجزائريين فى ساحة المعركة، وكذلك جعل قضية الجزائر مسألة رأى عام فى العالم الأفريقى والعربى والإسلامى تمهيداً لعرضها على هيئة الأمم المتحدة.

وهذه الحقيقة أكدها بل لويس بأن الصحافة والإعلام العربى، كان من الأسلحة المهمة فى صراع الجزائريين من اجل الحصول على استقلالهم ، حيث كان لهما دور فى تدويل القضية الجزائرية وعرضها على الأمم المتحدة وتأييد وتعاطف الكثير من الدول مع المطالب الجزائرية المنادية بحق تقرير المصير والحصول على الاستقلال [٨].

ثانياً - دعم الصحافة المصرية للقضية الجزائرية أثناء عرضها على الأمم المتحدة.

عُرضت القضية الجزائر على الأمم المتحدة فى الخامس من يناير عام ١٩٥٥ فى دورتها العاشرة ، بناء على المذكرة التى تقدمت بها المملكة العربية السعودية إلى مجلس الأمن ، والتى أوضحت الوضع الملتهب فى الجزائر والذى يهدد السلام والأمن الدوليين، وأن فرنسا تقوم بعمليات إبادة عسكرية للشعب الجزائرى الذى يطالب بحق تقرير المصير وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة[٩].

وكان عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة مثار اهتمام الصحافة المصرية، فكتبت صحيفة الأهرام فى الخامس من يناير ١٩٥٥ مقالاً بعنوان عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة بطلب من المملكة العربية السعودية [١٠]، وأوضحت صحيفة الجمهورية فى مقال لها بأن فرنسا ترفض تدخل الأمم المتحدة فى القضية الجزائرية باعتبار الجزائر جزء من فرنسا[١١].وتابعت جريدة الأهرام تطورات القضية ففى أكتوبر ١٩٥٥ كتبت أن مسألة عدم الموافقة على طرح قضية الجزائر على الأمم المتحدة خلال هذه الدورة لم يكن هزيمة للشعوب العربية ، لكن كانت هناك رغبة شديدة من الدول الأعضاء فى إرجاء بحث مشكلة الجزائر وإعادة فرنسا إلى هيئة الأمم المتحدة التى انسحبت منها احتجاجاً على مناقشتها للقضية الجزائرية[١٢].

وتابعت الصحف المصرية تطورات القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة، ففى ١٦ أبريل تقدمت سبع عشرة دولة من المجموعة الأفريقية والآسيوية بمذكرة إلى مجلس الأمن تلفت فيه نظره إلى الوضع الخطير فى الجزائر، والذى يهدد السلم والأمن الدوليين ، ويخرق مبدأ حق تقرير المصير[١٣].ثم تقدمت ثلاث عشرة دولة من المجموعة الأفريقية الآسيويةفى ١٢ يونيو ١٩٥٦ بمذكرة إلى رئيس مجلس الأمن يطلبونباجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولى للنظر فى القضية الجزائرية نظراً للوضع المتدهور فى الجزائر بسبب أعمال فرنسا العسكرية[١٤]، وكانت هذه خطوة مهمة حيث تبعها إعترافاً ضمنياً بالصبغة الدولية للقضية الجزائرية ، وإدراجها فى جدول أعمال الدورات العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة [١٥].

ونظراً لإرجاء الأمم المتحدة النظر فى القضية الجزائرية أخذت فرنسا تزيد من عملياتها العسكرية الوحشية فى الجزائر، وهذا ما جعل صحيفة إزفستيا (Izvestia) الناطقة باسم الحكومة السوفيتيية تصرح فى ٦ يناير ١٩٥٧ بأن الحرب القذرة التى تدور رحاها فى الجزائر لا تتفق أطلاقا وتقاليد فرنسا الديمقراطية وتعد انتهاكاً صريحاً لتلك التقاليد. ومضت الصحيفة تقول أن قضية الجزائر عادلة فهذا أمراً لاشك فيه ،واعترف بذلك الكثير من دول العالم ،كما أن الشعب السوفيتي يستنكر الحرب الاستعمارية فى الجزائر ، ويعطف على الجزائريين فى كفاحهم ،كما أن المشكلة الجزائرية يجب أن تسوى على أساس المبادئ العادلة التى أقرتها الأمم المتحدة [١٦].

أوضحت جريدة الشعب فى العاشر من يناير ١٩٥٧ تصريح جى موليه (Guy Mollet) رئيس الوزراء الفرنسى وتهديده بأنه إذا ناقشت الجمعية العامة للأمم المتحدة القضية الجزائرية فإن فرنسا لن تعترف بمثل هذه القرارات ، وتقول وكالة أسوشيتدبرس (Associated Press) أن هذه التصريح ينطوى على أن ممثلى فرنسا فى الجمعية العامة للأمم المتحدة سينسحبون إذا دارت المناقشة حول هذه القضية فى الأمم المتحدة[١٧].وتابعت صحيفة الشعب التصريح المقابل من قبل

جبهة التحرير الوطنى فى الجزائر بأنها لن توقف القتال إلا بعدإقرار تسوية سياسية تضمنها الأمم المتحدة والاعتراف بحق الجزائريين فى الاستقلال هو الشرط الأول لإجراء المباحثات[١٨].

وصرح كريستيان بينو (*Christian* Pineeau) وزير الخارجية الفرنسى أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة بأن حكومته لن تقبل تدخل الأمم المتحدة بشأن السياسية التى تتبعها فى الجزائر، كما أنها لن تقبل الآن أوفى المستقبل بحث قضية الجزائرامام الأمم المتحدة باعتبارها قضية داخلية فالجزائر جزء من فرنسا[١٩]، لذا فهى مسألة داخلية ومن حق فرنسا أن تعالجها بمفردها ، وان تدخل الأمم المتحدة يعد انتهاكاً لميثاقها، وفرنسا تحذر إذ ما صدر أى قرار بشأن الجزائر فإن فرنسا لن تلزم نفسها بتطبيقه [٢٠].

وكتبت صحيفة الشعب مقالاً فى العشرين من يناير ١٩٥٧ توضح فيه قلق فرنسا من مسألة عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة ، لذا تمارس كل وسائل الضغط والاستجداء فى سبيل عدم صدور قرار بإدانتها، لذلك نظمت صحيفة لوفيجارو الفرنسية حملة واسعة لحث كل من له صديق أو قريب فى الولايات المتحدة أن يرسل خطاباً يطلب فيه تأييد بلاده لفرنسا أثناء عرض قضية الجزائر فى الأمم المتحدة[٢١].وهذا كان له تأثير بالفعل فكتبت صحيفة الأهرام فى العشرين من يناير ١٩٥٧ بأن الولايات المتحدة لا تريد إطالة المناقشة فى هذه القضية، وأنها تأمل أن توافق الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار يخلو من إدانة فرنسا[٢٢].

وتابعت جريدة الشعب عناوين صحيفة إزفستيا السوفيتية والتى أوضحت فى مقال لها فى الثلاثين من يناير ١٩٥٧ بان فرنسا تتمسك بآخر خيط من أمل لها فى المنطقة وهى الجزائر، لكن ذلك أصبح حلماً، وعلى الأمم المتحدة إلا تقف مكتوفة الأيدى أمام الاعتداء الفرنسى على الجزائر ، بل يجب عليها ان تضع حداً لمشكلة الجزائروتحلها ، وختمت الصحيفة مقالها بأن فرنسا تحاول الآن إرهاب الشعب الجزائرى بواسطة حملة الدعاية التى تقوم بها فى الجزائروفى الأمم المتحدة ، كى تتمكن من شطب القضية الجزائرية من جدول أعمال الأمم المتحدة، لاسيما بعد أن أحست بضعف مركزها بعد ان فقدت حليفاً لها وهو إيدن (*Eden*) [٢٣].

ورصدت صحيفة الأهرام المؤتمر الصحفى الذى عقده الصحفيون العرب لدى الأمم المتحدة فى الأول من فبراير عام ١٩٥٧ والذى ألقى فيه السيد محمد يزيد مندوب جبهة التحرير الوطنى الجزائرية خطاباً عن قضية الجزائر قال فية أن الجزائريين لن يكفوا عن القتال إلا بعد أن تعترف فرنسا باستقلالها ولن يقبلوا مفاوضاتها إلا تحت إشراف الأمم المتحدة لأنهم لا يثقون فى وعود جى موليه رئيس الحكومة الفرنسية الذى ينتهج سياسة استعمارية من شأنها القضاء على كل أمل فى حل القضية بالطرق السلمية[٢٤].

هذا وقد أشارات الصحف الأمريكية وفى مقدمتها نيويورك تايمز(*New York Times*) إلى نجاح إضراب الجزائريين بشكل كبير، مما يدل على تضامن الشعب الجزائرى واستجابته لأوامر جبهة التحرير التى لها أن تتحدث باسمه فى الداخل والخارج.كما أن بينو يواصل مساعيه لدى دول أمريكا اللاتينية للحصول على تأييدها لوجهة النظر الفرنسية فى قضية الجزائر، ويحاول فى الوقت نفسه حمل رئيس وفد سيلان على التوسط لدى المعتدلين من مندوبى آسيا وأفريقيا لكى يقدموا مقترحات معتدلة للأمم المتحدة تخدم فرنسا(٢٥).

وكتبت جريدة الأهرام فى السادس من فبراير ١٩٥٧ مقالاً بعنوان الجزائر مشكلة دولية تستوجب تدخل الأمم المتحدة ، حيث رصدت المناقشات التى دارت فى اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة ، حيث تحدث الدكتور فريد زين الدين مندوب سوريا فألقى باسم الكتلة الآسيوية والأفريقية بياناً فند فيه مزاعم فرنسا بأن مشكلة الجزائر داخلية، حيث أوضح بأن فرنسا احتلت الجزائر منذ ما يزيد على مائة وخمس وعشرين عاماً وحرمت الجزائريين من حقهم فى الاستقلال . أما اليوم فقضية الجزائر أصبحت قضية دولية معروضة على الأمم المتحدة وتؤيدها نحو ست وعشرين دولة، واستطرد قائلاً بأن الجزائر كانت تتمتع بسيادة كاملة قبل الاحتلال الفرنسى فمركز فرنسا يقوم على الإخضاع والغزو والاستعمار. كما أن فرنسا أهانت الأمم المتحدة حينما أعلن بينو بأن فرنسا لن تلتزم بأى قرار تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضية الجزائرية، كما أن الدول الاستعمارية لا تزال تنظر إلى آسيا وأفريقيا نظرة الاستغلال ، وأنه إذا كانت الكلمة العليا للاستعمار فلن يكون فى العالم سلام. واتهم المندوب السورى فرنسا بالعمل على إبادة الشعب الجزائرى واستغلال موارد الثروة فى الجزائر لمصلحة المستوطنين الفرنسيين، وعزل الجزائر عن كيانها العربى، ومن بواعث الأسف ان فرنسا تتعاون مع بعض الدول الغربية لتنفيذ هذه السياسية الاستعمارية ، كما أوضح أن جبهة التحرير تمثل الشعب الجزائرى وأنها تناشد العالم الحر ودول أمريكا اللاتينية فى الوقوف إلى جوارها فى نضالها الحر ضد فرنسا حتى تحصل الجزائر على استقلالها(٢٦).

كما تابعت صحيفة الشعب فى مقال لها يوم السابع من فبراير ١٩٥٧ باقى مناقشات اللجنة السياسية للقضية الجزائرية التابعة للأمم المتحدة ، ومنها حديث الكوماندور الان نوبل وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية، والذى أكد تأيد بلاده لوجهة النظر الفرنسية القائلة بأن القضية لا تدخل فى اختصاص الأمم المتحدة بل هى مسألة داخلية تهم فرنسا وتعالجها وحدها، وأضاف أن بريطانيا تؤيد فى مناشدته للجنة السياسية للقضية الجزائرية التابعة للأمم المتحدة بعدم إتخاذ أى إجراء فى أى مشروع. ثم تحدث الدكتور المهدى بن عبود مندوب مراكش فقال أن عودة السلم إلى الجزائر أمر ذو أهمية رئيسية بالنسبة لبلاده، لأن أمن المنطقة كلها فى خطر،

وأضاف بأن الاستعمار الأوروبى يسعى للقضاء على الآمال فى الحرية والاستقلال، وأعلن بأن القضية الجزائرية دولية ذات خطر على الجميع(٢٧).

وتابعت صحيفة الشعب فى اليوم التالى باقى المناقشات ، وحديث السيد منجى سليم مندوب تونس وسفيرها فى واشنطن ، حيث أنكر على فرنسا اعتبار القضية مسألة داخلية لا تدخل فى اختصاص الأمم المتحدة ، وقال أن الجزائر لم تكن أبداً أرضاً فرنسية، وإذا كانت الأمم المتحدة قد بحثت قضية المجر فلتبحث قضية الجزائر لأن الموقف فيهما متشابه، أن القوة العسكرية الفرنسية قد استخدمت نحو نصف مليون جندى، لكنها عجزت عن تحطيم المقاومة الوطنية فى الجزائر، وأضاف إلى ان الفرنسيين يعمدون إلى وسائل وحشية ضد المدنيين ، كما ان الجزائر مستقلة بنص معاهدة الأطلنطي والتى تضمنت الإشارة إلى الجزائر المستقلة، وهذا يثبت أن الدول التى وقعت هذه المعاهدة لم تعتبر الجزائر جزءً من فرنسا.كما أن الشعب الفرنسى ليس مستعداً لقبول حلول فرنسية، وأن على الأمم المتحدة أن تدعوا لإجراء مفاوضات تؤدى إلى منح الجزائريين حق تقرير المصير والاستقلال . بينما قال مندوب كوبا بأن ميثاق الأمم المتحدة يمنع على المنظمة من التدخل فى القضية الجزائرية باعتبارها شأناً داخلياً خاص بفرنسا، ثم تلاه مندوب ليبيا السيد سليمان الحربى والذى قال أن الشعب الجزائرى يتألم من حكم استعماري غاشم(٢٨).

وتحدث السيد عمر لطفى مندوب مصر الدائم للأمم المتحدة حيث قال أن فرنسا تحاول ان تلوم مصر على أساس أنها سبب الحرب، ولكن تفسير المقاومة العنيف فى الجزائر واضح وهو أن الشعب الجزائرى يكافح فى سبيل حريته واستقلاله، واتهم فرنسا بالاعتماد على القوة العسكرية واستخدام أساليب القمع والبطش من أجل القضاء على الحركة الوطنية الجزائرية، كما ان القتال فى الجزائر لن يتوقف إلا بالتوصل إلى حل سياسى ، وأن الأمم المتحدة ستواجه خسارة كبيرة فى مكانتها وسمعتها إذا لم تفعل شيئاً بشأن قضية الجزائر.ثم تحدث مندوب بلجيكا حيث قال ان القضية لا تخص المنظمة (٢٩).

واستمرت صحيفة الشعب فى متابعتها لمناقشات اللجنة السياسية ففى العاشر من فبراير ١٩٥٧ تحدث مندوب اليونان والذى قال بأن الاستعمار فى قضية الجزائر يجب إدانته وفند دعوى عدم الاختصاص بأن فرنسا تنقض بذلك ميثاق الأمم المتحدة إذ لم تقبل أن يكون شعب الجزائر حراً (٣٠).

وطالب مندوب البرازيل فى الثانى من فبراير ١٩٥٧ بإنهاء المناقشة فى قضية الجزائر وناشد الأمم المتحدة لضبط النفس فى معالجة الحركات التحررية، بينما أكد مندوب رومانيا بأن فرنسا تنكر

على الشعب الجزائرى حقه فى تقرير مصيره وتستخدم ضده تدابير عسكرية وهى من سمات النظام الاستعمارى، وأعلن تأييده للمشروع الآسيوى الأفريقى الذى يدعو فرنسا إلى الاستجابة لحق الجزائريين فى الاستقلال، وقال مندوب أوكرانيا أن أيه محاولة لاستخدام القوة فى حرمان شعب ما من حقه فى تقرير المصير يجب أن تعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وأعلن تأييده للمشروع الآسيوى الأفريقى، بينما أيد مندوب نيوزيلندا مطالب فرنسا ، وأنه يمكن قبول مبدأ التفاوض متى تم وقف اطلاق النار[٣١].

وبعد مناقشات طويلة وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على مشروع قرار وسط بشأن الجزائر والذى ينص على " أن الحالة فى الجزائر قد أدت إلى الآم كثيرة، وكانت سبباً فى خسائر جسيمة فى الأرواح، ولذلك تعرب الجمعية العامة عن أملها فى الوصول بوسائل مناسبة وبروح متسمة بالتعاون إلى حل ديمقراطى عادل لحل مشكلة الجزائر، على أن يكون هذا الحل متفقاً مع مبادئ الأمم المتحدة.

ولقد أذاع وفد جبهة التحرير الجزائرية بياناً جاء فيه " أن الجبهة مستعدة للتفاوض مع فرنسا على أساس حق الشعب الجزائرى فى الاستقلال ، وذلك بعد أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على المشروع الجديد [٣٢]. ويعد القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضية الجزائرية يعد تطوراً مهماً ، حيث أن مجرد إدراج القضية فى جدول أعمال الجمعية العامة دون اعتراض فرنسا شىء مهم وجيد فى مسار القضية الجزائرية [٣٣].

واستمرت الصحافة المصرية فى نشر تطورات القضية الجزائرية أثناء عرضها على الأمم المتحدة فكتبت جريدة الشعب مع بداية انعقاد الدورة الثالثة عشر للأمم المتحدة فى بدايات عام ١٩٥٨ مقالا ذكرت فيه بدأت مناقشة قضية الجزائر فى الجمعية العامة ، وهى فى نظر جميع الأحرار قضية شعب عربى يكافح من سبيل حياته وحريته ومستقبلة ويصارع الطغيان الاستعمارى فى هذه المرحلة الحاسمة من معركة الشعوب وتصفية الاستعمار، كما أن الشعب الجزائرى مصمم على كفاحه حتى يحقق استقلاله ويؤيده فى ذلك بقية الشعوب العربية.وأن الشرط الأساسى لوقف إطلاق النار بين فرنسا والجزائر هو الاعتراف باستقلال الجزائر دون قيد أوشرط.

وكتبت جريدة الجمهورية قبل انعقاد الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة عام ١٩٦٠ مقالاً نبهت فيه الدول العربية والأفريقية إلى أن تقف بجانب القضية الجزائرية وعدالة مطلبها بالحصول على الاستقلال مثل باقى الدول العربية والأفريقية التى حصلت على استقلالها مؤخراً، وخاصة بعد ان انكشفت نوايا ديجول[٣٤].

ثالثاً– الدور الصفحى والإعلامى لسفارات مصر الخارجية فى تأييد قضية الجزائر أمام الأمم المتحدة.

كانت لسفارات مصر فى الخارج دوراً فاعلاً ومهماً فى دعم القضية الجزائرية منذ انطلاقها ثم عرضها على الأمم المتحدة عام ١٩٥٥، حيث قامت سفارات مصر بالخارج بلقاء الكثير من الدبلوماسيين والإعلاميين فى دول أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها للتعريف بالقضية الجزائرية وحق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره وحصوله على الاستقلال.

وتمثل الدور الإعلامى والصحفى لسفارات مصر فى الخارج بمتابعة اللقاءات الصحفية والإعلامية التى تصدر عن كثير من الصحف وخاصة الفرنسية منها، وما يصرح به المسئولون والصحفيون الفرنسيون وغيرهم تمهيداً لتحليها ونقلها للقيادة المصرية وذلك لاتخاذ التدابير اللازمة للرد عليها، ونقلها إلى جبهة التحرير الجزائرية لمعرفة آخر التطورات على الأرض(٣٥).

ومن أمثلة ذلك تصريح المسيو جى موليه رئيس الوزراء الفرنسى للصحافة والتلفزيون الفرنسى فى العاشر من يوليو ١٩٥٦، والذى حاول التقليل من شأن الثورة الجزائرية والاستهانة بجبهة التحرير والثوار الجزائريين والتقليل من شأن مصر ودعمها للجزائر بقوله " أن الجزائر تعد جزءاً لا يتجزأ من فرنسا وعلى جبهة التحرير أن تعى ذلك جيداً ، كما يجب عدم إعطاء عبد الناصر أهمية أكثر مما يستحق إذ أن هناك فارق بين العالم الإسلامى والعالم العربى، وأن هناك مئات الملايين من المسلمين لم ينضموا تحت لواء العالم العربى" كما أن الجزائريين الموجودين فى مصر إذا قاموا بعلميات تخريبية فى فرنسا فإن فى هناك مئات الألوف من الجزائريين فى فرنسا يرتزقون وكلهم أوفياء لها ، وأنى احذر الجزائريين الموجودين فى مصر فى التفكير بالعبث فى الأراضى الفرنسية.كما قلل جى موليه فى حديثة من شأن عرض القضية الجزائرية على الأمم المتحدة بأنها لن تجد لها صدى فى أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة لوقوف الكثير من الدول بجوار فرنسا فى هذه المسألة(٣٦).

ورد الملحق الإعلامى للسفارة المصرية بباريس بعد رجوعه للقيادة السياسية فى مصر متمثلة فى الرئيس عبد الناصر على ذلك" بأن فرنسا تعانى متاعب كثيرة من جراء حرب الجزائر، وأن معاونى جى موليه لازالوا يبحثون لبث روح الكراهية للرئيس عبد الناصر، على الرغم من أن أحاديث جى موليه السابقة أحاطت عبد الناصر بهالة من الزعامة وخاصة أمام الفرنسيين مما دعا موليه للنيل من هذه المكانة، كما أن مصر تأمل أن يستمع العالم الحر لحق الشعب الجزائرى فى تقرير مصيره وحصوله على الاستقلال بمساندة الأمم المتحدة " (٣٧).

كما كانت سفارات مصر فى الخارج على تواصل بوفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، وذلك من خلال إرسال أيه تقارير صحفية أو سياسية صادرة من مسؤلين ودبلوماسيين أدلوا بها لصحف ومجلات فى كثير من دول العالم تخص القضية الجزائرية ، وذلك للتشاور واتخاذ أفضل الوسائل التى تخدم الثورة الجزائرية من الناحية الدبلوماسية أمام الأمم المتحدة [٣٨].

ومن أمثلة ذلك ما نقلته السفارة المصرية فى روما للمؤتمر الصحفى الذى عقده السيد مولاى مرباح السكرتير العام للحركة الوطنية الجزائرية للثوار الجزائريين فى روما فى مايو ١٩٥٧ ولكل المتابعين والمهتمين بالقضية الجزائرية والذى جاء فيه " مازالت الحرب فى الجزائر مستمرة على الرغم من طرح القضية على الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمى لها، إلا أن الحرب أضحت اشد عنفاً ووحشية من ذى قبل ، فلا ينقضى يوم دون مقتل مئات من الجزائريين رجالاً ونساءً وأطفالاً، وبدلاً من أن تعمل الحكومة الفرنسية بما أوصت به الأمم المتحدة من إيجاد حل سلمى عادل اندفعت فى سياسة القمع والإبادة للشعب الجزائرى ، تلك السياسة التى أدت إلى اختلال الاقتصاد الفرنسى وسقوط حكومة جى موليه وهذه هى عاقبة سياسة الحرب التى لا يمكن أن تطيق أعباءها أيه حكومة فرنسية وإنا لنرجو أن يستفيد خليفة جى موليه من هذا الدرس. أن الجزائر وهى جزء لايتجزء من شمال أفريقيا والعالم العربى والإسلامى هى البلد الوحيد الذى لا يزال يعانى من الاستعمار فى حوض البحر المتوسط، وقد أرادت الحركة الوطنية الجزائرية ورئيسها مصالى الحاج وضع حد للصراع الدموى وخلق عهد جديد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فاقترحا على الحكومة الفرنسية أكثر من مرة عقد مؤتمر مائدة مستديرة لحل القضية الجزائرية حلا سلمياً يتفق مع ما أوصت به الأمم المتحدة" [٣٩].

وفى الواقع أن نقل وقائع المؤتمر الصحفى لسكرتير جبهة التحرير الجزائرية كان شيئاً مهماً ، إذ أنه أوضح للعالم عامة ولهيئة الأمم المتحدة خاصة حق الشعب الجزائرى فى الحصول على استقلاله أسوة بباقى دول العالم ، وأن جبهة التحرير الجزائرية لا تمانع فى أيجاد حل سلمى لهذه القضية برعاية الأمم المتحدة ، وكذلك فضح وحشية الاستعمار الفرنسى وما يقوم به من عمليات قتل وإبادة للجزائريين.

كما نقلت السفارة المصرية فى برن بألمانيا تصريح صحيفة (LÀ NEF) الفرنسية والتى نشرت فى عددها الصادر فى شهر مايو ١٩٥٧ فى الصفحة الحادية عشر رسالة من نابليون الأول لحاكم الجزائر يعرض فيه للحالة بتلك البلاد وعيوب الحكم الفرنسى فيها وسوء معاملة الأهالي وتجريدهم من ممتلكاتهم لصالح الفرنسيين ، ثم انتقلت الصحيفة على الحديث لتروى أن الأساليب التى تستخدمها فرنسا اليوم فى الجزائر هى نفسها التى كانت تتبعها منذ مائة عام رغم ما وجه إليها من نقد واعتراض من قبل عقلاء فرنسا ، وأوضحت السفارة المصرية فى برن أنه يمكن

استخدام هذا التقرير الصحفى كوثيقة تاريخية للتدليل على تعنت الفرنسيين وسوء معاملتهم للشعب الجزائرى منذ عام ١٨٣٠، وذلك أثناء عرض الوفد المصرى الدائم لدى الأمم المتحدة للقضية الجزائرية أمامها(٤٠).

كما نقلت السفارة المصرية فى الأورجوى المؤتمر الصحفى الذى عقده السفير المصرى هناك فى يناير ١٩٥٩، والذى تناول موضوع قضية الجزائر وتطوراتها وإلى ضرورة تحقيق أهداف الجزائريين بالحصول على الاستقلال التام، وخاصة بعد عرض القضية على الأمم المتحدة خلال الدورة العادية للجمعية العامة فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٨ والتى أمتنع خلالها مندوب جمهورية الأورجواى عن التصويت فى صالح مشروع القرار الذى أعدته المجموعة الأفريقية الآسيوية، وتناول صحيفة التربيونا وهى أحد الجرائد المستقلة ذات الانتشار الواسع بالنقد لموقف حكومة الأورجوى إزاء قضية الجزائروعدته موقفاً سلبياً يناقض المبادئ الديمقراطية التى تعتبر من أهم الأسس التى يرتكز عليها الدستور التأسيسى لدولة الأورجوى وأضافت الجريدة أن حق تقرير المصير للشعوب تعد من أهم المبادئ والحقوق الإنسانية التى يجب الدفاع عنها، كما انتقدت صحيفة البوبولار وهى جريدة ذات أيدلوجية شيوعية فى الأورجوى أيضا الموقف الصادر من الحكومة (٤١).

كما نقلت السفارة المصرية ببروكسل تقرير صحفى لجريدة لوموند الفرنسية عبارة عن تصريح للمسيو لاجرند (LGRAND) سكرتير عام الحكومة الفرنسية للشئون الجزائرية فى أبريل ١٩٥٩ حيث أوضح فى هذا المقال أن الحكومة الفرنسية اتخذت الإجراءات اللازمة للنهوض بالحالة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للجزائر دون انتظار لحل المشكلة العسكرية، لكنه أوضح أن ذلك غير ممكن إلا بإقرار السلام والاستقرار فى الجزائر، ويسود لدى الجزائريين فرضين الأول وهما الانتصار على العدو أو الاتفاق معه، فالأول لا يمكن تحقيقه بمجرد تغير الوسائل بل يتطلب مجهوداً حربياً كبيراً ويبدو أن الحكومة الفرنسية على الأقل بالنسبة للوقت الحاضر لا توافق عليه ليس فقط بسبب الأعباء المالية بل أيضا لعدم اطمئنانها إلى بقاء حل مفروض بالقوة ، وأما الفرض الثانى يفترض عدواً عاقلاً يقدر الأمر الواقع وما يمكن تحقيقه ، لذلك يبدو أن الباب مازال مغلقاً خاصة وأن المفاوضات التى دارت خلال الاشهر الماضية لم تنجح ، فلابد إذن من محاولة ثانية لأن بقاء الوضع الراهن لا يخلو من الأضرار إذ أن القلق الذى يسود الطرفين سيؤدى إلى زيادة الخلاف(٤٢).

والمشكلة بالنسبة للفرنسيين المقيمين فى الجزائر هى الخوف من مستقبل غير معروف، حيث أنهم لا يطمئنون إلى أى نوع من الاستقلال للجزائر خشية أن يتطور سريعاً إلى استقلال كامل كما

يحدث دائماً ، وبالنسبة لجبهة التحرير الجزائرية يسود الاعتقاد المتصنع أحيانا والحقيقى أحياناً أخرى بأن فرنسا غير جادة فى عملية التفاوض وأنها تهدف فقط إلى ضم الجزائر إليها.

وجاء فى تصريحه أيضا "ويجب علينا أن نظهر للطرفين أن مخاوفهم ليست على أساس وأن أفكارهم خاطئة وأنه من الممكن الوصول إلى حل مقبول من الجميع وهذا لايمكن تحقيه إلا بعد وضع أسس هذا الحل ، فالمشكلة إذن هى فى التقدم للطرفيين بالخطوط الرئيسية لنظام سياسى يقبله الجميع ، وذلك يتطلب من الطرفيين التنازل عن بعض المطالب الثانوية، كما فعل القبرصيون أخيراً، ليتفرغوا بجهودهم للمصالح الرئيسية للبلاد".

وجاء فى تصريحه كذلك " ولأسباب سياسية وتاريخية وحربية واقتصادية ونفسية ، لا تستطيع فرنسا أن تقبل أن تخرج الجزائر والصحراء من سيادتها، كما أن جبهة التحرير الجزائرية فى هذا الوقت الذى يسير فيه الاستعمار إلى الزوال ، لن تقبل إلا باستقلال الجزائر، وخاصة أن أثنى عشر دولة أفريقية حصلت على استقلالها، كذلك لن يقبل مليون ومائتى ألف فرنسى المقيمين فى الجزائر الخضوع لسلطة دولة مستقلة كتونس والمغرب ويخاطروا بطردهم من بلدهم وبذلك يضيع عليهم مجهود مائة وثلاثين عاماً، كل هذه المطالب مشروعه ويمكن التوفيق بينها فى نظام للجزائر على أن تمنح الجزائر استقلال داخلى وتنضم للاتحاد الفرنسى وتلقب مثلا بالجمهوريات المستقلة للجزائر الفرنسية وبذلك ترضى جبهة التحرير الجزائرية لحصولها على الاستقلال فى الإدارة الذى تطالب به ، ولكن يجب ان يختلف الوضع بالنسبة للجزائر عن الاثنى عشر جمهورية الأعضاء فى الاتحاد من ناحيتين، الأولى بالنسبة لوضعها داخل الاتحاد، والثانية بالنسبة لنظامها الداخلى.

من ناحية أخرى لا يجوز تعديل مبدأ السيادة الفرنسية على الجزائر، ولن تختص الجزائر بالمسائل المشتركة بالإضافة إلى أنه لن يعطى للجزائر حق اختيار الاستقلال ولكن سيعطى لها حق الانضمام لفرنسا، فالجزائر قد تنتقل من الاستقلال الداخلى إلى الانضمام لفرنسا بالطريقة الدستورية المنصوص عليها بالنسبة للجمهوريات الأفريقية وسيعمل على حماية مصالح الفرنسيين فى الجزائر بإنشاء مؤسسات شبيهه بما حدث أخيراً فى قبرص إذ أن المشكلة واحدة فى الحالتين وهى حماية الأقليات من استبداد الأغلبية مما يستوجب حلاً مماثلاً وهو أن يكون للجزائر رئيس مسلم ونائب رئيس فرنسى له حق الفيتو؛ تلك هى المبادئ التى ستثير بدون شك اعتراضات من الجانبين ولأنها ستظهر فى نفس الوقت عدم جدوى النضال الذى يهدف إلى تعدى الاحتمالات السياسية التى لن تقبلها الحكومة باى حال وأن مثل قبرص أمامنا يبرهن أن هذه النظرة للمستقبل ليست مستحيلة إذا توفرت الرغبة فى الاتفاق[٤٣].

ويتضح من تصريح المسيو لاجرند أنه أراد تهدئة الوضع الملتهب فى الجزائر بعد اشتداد الثورة وتحقيقها لمكاسب واقعية على الأرض، وذلك بتقديم مقترحات جوفاء للوصول إلى اتفاق من وجهة نظره هو ترضى الطرفين، لكن فى الحقيقة لا يمكن لمسئول فى حجمه أن يصرح بذلك إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية على ذلك وبالشروط التى تريدها هى لإنهاء أزمة الجزائرالراهنة. لكن كان لنقل مثل هذه التصريحات الصحفية للثوار الجزائريين أنفسهم ولوفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة دور مهم فى التقدم بالقضية الجزائرية من الناحية العسكرية والدبلوماسية أثناء عرضها على الأمم المتحدة.

كما كان للمخابرات العامة المصرية أيضا دور مهم فى نقل التصاريح الصحفية لكبار الكتاب وخاصة فى الدول التى تناصر القضية الجزائرية، وذلك لتهيئة الرأى العالمى للوقوف إلى جانب مطالب الشعب الجزائرى المشروعة ومن أمثلة ذلك التصريح الصحفى للكاتب التشيكوسلوفاكي كارل مارك فى مايو ١٩٥٧، والذى تحدث عن السياسة الفرنسية فى السنوات الأخيرة فى الجزائر حيث أظهر الكاتب فى تصريحه الصحفى مجموعة من النقاط المهمة وهى كالتالى :

- استمرار فرنسا فى أعمالها الوحشية فى الجزائر وأنها دوما تحنث بوعودها للجزائريين.
- أن ما تزعمه فرنسا من أهمية الجزائر لها من الناحية الاقتصادية وعن أهمية فرنسا للجزائر، فإن الواقع يخالف ذلك إذ أن صادرات فرنسا للجزائر عبارة عن ١,٢٥ % من الإنتاج الفرنسى وثلثاها قائم على المقايضة والثلث الآخر قائم على المساعدات الاقتصادية والاجتماعية وهذه الصادرات تقدر بنحو ١٧٢,٦٠٠ مليون فرنك أما صادرات الجزائر لفرنسا تقدر ١١٥,٠٠٠مليون فرنك وتتكون من المنتجات الزراعية وبعض المعادن الأخرى.
- سوء حالة الجزائريين وانتشار البطالة بينهم وانحطاط مستوى الدخل الجزائرى فى الوقت الذى يبلغ فيه مستوى دخل الأوروبى الموجود بالجزائر حداً مرتفعاً.
- أن مسألة ربط الجزائر بفرنسا ليس فى صالح الجزائريين والفرنسيين على السواء ولن يستفيد منه إلا حفنة من الاحتكاريين الفرنسيين.
- أن حل مشكلة الجزائر ممكن إذا وافقت فرنسا على ما قررته لجنة تحرير شمال أفريقيا.
- أن استمرار فرنسا فى أعمالها الوحشية أدى الى تدهور سمعتها العسكرية .
- ازدياد تكتل الشعب الجزائرى وراء جيش التحرير الجزائرى.

- إثارة السخط بين الشعبين الجزائرى والفرنسى، مما أدى إلى وجود أصوات داخل فرنسا تطالب باستقلال الجزائر(٤٤).

وكانت لمثل لهذه التقارير الصحفية التى كانت تنقلها السفارات أو المخابرات المصرية دورها فى مساندة الثورة الجزائرية إعلامياً ودبلوماسياً أثناء عرضها على هيئة الأمم المتحدة.

الخاتمة

- لعبت الصحافة العربية عامة والمصرية خاصة دوراً مهماً فى توضيح أن ما حدث فى الأول من نوفمبر عام ١٩٥٥ بالجزائر ثورة شعبية عارمة تنادى بحقوق ومطالب مشروعة وهى الحرية والاستقلال مثل باقى الشعوب العربية والأفريقية التى حصلت على استقلالها مؤخراً ، وليست عمليات إرهابية كما ادعت الصحافة والرأى العام الفرنسى آنذاك ليصل ذلك لكل صوت حر فى العالم.

- كان للصحافة والإعلام المصرى دور بارز فى مساندة الثورة الجزائرية منذ اندلاعها، حيث تابعت الصحف المصرية باهتمام بالغ كل ما يحدث فى القضية الجزائرية بإفراد مساحات كبيرة فى صدر الصحف المصرية وخاصة صيحفتى الأهرام والشعب.

- لعبت الصحافة المصرية حلقة الوصل بين جبهة التحرير والمجاهدين الجزائريين فى أرض المعركة ، حيث قامت بنشر البيانات والنداءات التى كانت تصدرها جبهة التحرير للمجاهدين عبر صفحاتها، لذا كانت احد الأسلحة المهمة والفاعلة فى الثورة الجزائرية منذ عام ١٩٥٥ وحتى تحقيق الاستقلال عام ١٩٦٢.

- أولت الصحافة المصرية أثناء عرض القضية فى الأمم المتحدة اهتماماً كبيراً، حيث تحدثت عن عروبةالأراضى الجزائرية وأن من حق الشعب الجزائرى أن يحصل على الاستقلال، وليست جزء من فرنسا كما تدعى، ونقلت الصحف المصرية المناقشات التى دارت داخل أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة، وإبراز المطالب المشروعة بالحصول على الاستقلال.

- نقلت الصحف المصرية معظم التصريحات واللقاءات الدبلوماسية والإعلامية فى السفارات الخارجية فى كثير من دول العالم، وذلك للتعريف بالقضية الجزائرية وبمطالبهم المشروعة، كما كانت سفارات مصر فى الخارج على تواصل بوفد مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، وذلك من خلال إرسال أيه تقارير صحفية أو سياسية صادرة من مسؤلين ودبلوماسيين أدلوا بها لصحف ومجلات فى كثير من دول العالم تخص القضية الجزائرية ، وذلك للتشاور واتخاذ أفضل الوسائل التى تخدم الثورة الجزائرية من الناحية الدبلوماسية أمام الأمم المتحدة. وكان لهذا دور مؤثر وفعال فى حسم القضية فى النهاية لصالح الجزائر وحصولها على الاستقلال عام ١٩٦٢.

هوامش البحث

(١) أحمد منغور، موقف الرأى العام الفرنسى من الثورة الجزائرية١٩٥٤-١٩٦٢، رسالة ماجستير منشورة ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، جامعة منتورى بالجزائر ،٢٠٠٦، ص ٥١.

(٢) فاطمة بودهم ، حزب جبهة التحرير الوطنى ، دراسة سياسية تاريخية اجتماعية مقارنة ١٩٥٤-١٩٦٤ ، رسالة ماجستير منشورة، معهد العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، ص ٥٤.

(٣) Lamb, David, Fervor of Revolution Fades, Algeria Takes a new course, Los Angeles Timesk 23 may, 1982, p,1.

(٤) يحيى بوعزيز ، ثورات الجزائر فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، الجزء الثانى ثورات القرن العشرين، الطبعة الثانية، منشورات المتحف الوطنى المجاهد، ١٩٩٦، ص ١٣٧.

(٥)أحمد منغور، مرجع سابق ، ص ، ١٣٤- ١٣٧.

(٦) عودة عبد الرحمن السيد الشوكى ، مصر والحركة الوطنية فى الجزائر منذ الحرب العالمية الأولى حتى الاستقلال، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٩١، ص ،

(٧)أحمد منغور، مرجع سابق ، ص ٥٧.

(8) Paul Lewis, Algeria After 30 Years, New York Times, 31 Oct,1984, p,2.

(9) U N, Official Records of the Security Council, Tenth Year, 1955, Doc .S/3341.

(١٠) صحيفة الأهرام، ٥يناير ١٩٥٥، ص٢.

(١١) صحيفة الجمهورية ، ١٩ سبتمبر ١٩٥٥، ص٢.

(١٢) صحيفة الأهرام ، ٢٩ أكتوبر١٩٥٥، ص ٢.

(13)U N, Official Records of the Security Council, Eleventh Year, 1955, Doc .S/3589.

(١٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية ، ميكروفليم ١٠٦،وفد مصر الدائم للأمم المتحدة ، ملف رقم ٦/٢٧، مناقشة قضية الجزائر أمام مجلس الأمن ١٩٥٦

(١٥) وجيه على أبو حمزة ، قضية الجزائر فى الأمم المتحدة ١٩٥٥- ١٩٦١،من خلال مضابط ومذكرات الجامعة العربية والأمم المتحدة، مجلة كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، العدد ٢٦ ، الجزء الأول ، يناير ٢٠٠٠، ص، ٦٤٩.

(١٦) صحيفة الشعب ، ٦ يناير ١٩٥٧، عدد ٢١٥، ص٢.

(١٧) صحيفة الشعب ، ١٠يناير ١٩٥٧ ، عدد ٢١٩ ، ص ٢.

(١٨) صحيفة الشعب ، ١١يناير ١٩٥٧ ، عدد ٢٢٠ ، ص ٢.

(١٩) صحيفة الشعب ، ١٥يناير ١٩٥٧ ، عدد ٢٢٤ ، ص ٢.

(٢٠) عبد الملك عودة ، قضية الجزائر فى الأمم المتحدة ، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٤، ص ٩-١٠.

(٢١) صحيفة الشعب ، ٢٠يناير ١٩٥٧ ، عدد ٢٢٩ ، ص ٢.

(٢٢) صحيفة الأهرام ، ٢٠يناير ، ١٩٥٧ ، ص٤.

(٢٣) صحيفة الشعب ، ٣٠يناير ١٩٥٧ ، عدد ٢٣٩ ، ص ٢.

(٢٤) صحيفة الأهرام ، ١٩٥٧/٢/١، ص٢.

(٢٥) نفس المصدر.
(٢٦) صحيفة الأهرام ١٩٥٧/٢/٦، ص ٢.
(٢٧) صحيفة الشعب ، ١٩٥٧/٢/٧/ عدد ٢٤٧، ص٢.
٢٨()صحيفة الشعب ، ١٩٥٧/٢/٨/ عدد ٢٤٨، ص٢.
(٢٩)صحيفة الشعب ، ١٩٥٧/٢/٩/ عدد ٢٤٩، ص٢.
(٣٠)صحيفة الشعب ، ١٩٥٧/٢/١٠/ عدد ٢٥٠، ص٢.
(٣١)صحيفة الشعب ، ١٩٥٧/٢/١٤/ عدد ٢٥٤، ص٢.
(٣٢)صحيفة الشعب ، ١٩٥٧/٢/١٦/عدد ٢٥٦، ص٢.
(٣٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفليم ٣٣٦، محفظة رقم ٦٧١، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٤١٠٠٢، إدارة الهيئات والمؤتمرات ، البعثة الدائمة للأمم المتحدة نيويورك، تقرير عن موضوع الجزائر، ١٩٥٨/٣/١٧.
(٣٤) جريدة الجمهورية ، ا سبتمبر ،١٩٦٠،عدد ٢٤٤٧، ص ٤.
(٣٥)وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ١٠٦، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٣، ملف رقم ٦/٢٨ سرى ، وفد مصر الدائم للأمم المتحدة ، تقرير عن مناقشة قضية الجزائر أمام مجلس الأمن ١٩٥٦، ١٩٥٦/٦/٣٠.
(٣٦)وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ١٠٦، ، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٣، ملف رقم ٦/٢٧ سرى، الشئون السياسية ، إدارة غرب أوروبا، ١٩٥٦/٦/٢٩.
(٣٧)وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ١٠٦، ، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٣، ملف رقم ٦/٢٧ سرى، الشئون السياسية ، إدارة غرب أوروبا، ١٩٥٦/٦/٢٩.
(٣٨) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ١٠٦، ، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٣، ملف رقم ٦/٢٧ سرى ، وفد مصر الدائم للأمم المتحدة ، تقرير عن مناقشة قضية الجزائر أمام مجلس الأمن ١٩٥٦، ١٩٥٦/٦/١٢.
(٣٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ١٠٦، ، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٤، سفارة مصر بروما ، المؤتمر الصحفى لسكرتير الحركة الوطنية الجزائرية فى روما، ١٩٥٧/٥/١٩.
(٤٠) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٤٥، محفظة رقم ٧١،ملف رقم ٥/١٠٣٧/٣٦٣، تصريح جريدة لنيف الفرنسية، ١٩٥٧/٦/٢٤.
(٤١) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٤٥، محفظة رقم ٧١،ملف رقم ١/٥، سفارة مصر بالأورجواى، تقرير عن قضية الجزائر، ١٩٥٩/١/٢٥.
(٤٢) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٤٥، محفظة رقم ٧١،ملف رقم ١٩/٣، سفارة مصر ببروكسل ، تقرير عن ما نشرته جريدة لوموند الفرنسية ،١٩٥٩/٤/١٠.
(٤٣) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ٤٥، محفظة رقم ٧١،ملف رقم ١٩/٣، سفارة مصر ببروكسل ، تقرير عن ما نشرته جريدة لوموند الفرنسية ،١٩٥٩/٤/١٠.
(٤٤) وثائق وزارة الخارجية المصرية، ميكروفيلم رقم ١٠٦، ، كود أرشيفى ٠٠٧٨-٠٣٥٦٦٤، إدارة الأبحاث، ملف رقم س /٤٢٠/١٠٤، مذكرة بشأن فرنسا والجزائر، ١٩٥٧/٥/٢١.